

صوت المعارضة

قضية الأسبوع



النائب الفائز على قائمة أحد الأحزاب هل يحق له الانتقال الى حزب آخر

انتخابات مجلس الشعب القادم بنظام القوائم الحزبية تعتبر جديدة على الشعب المصري وبالرغم من اقتراب موعد الانتخابات — مايو القادم — الا أن هناك تساؤلات كثيرة اجاباتها غير واضحة لدى الجماهير .
على سبيل المثال .. هل يحق للنائب الذي يفوز من قائمة الاحزاب .. الانتقال الى حزب آخر ؟ السؤال .. وجهته الاحرار الى عدد من قيادات احزاب المعارضة



● يقول أحمد طلعت عضو الإمانة العامة لحزب الاحرار !

البرلمانية سوف يعود الى ناخبيه من جديد وبالتالي تكون لهم الكلمة الاخيرة في اعادة انتخابه بما يمثله من اتجاه حزبي جديد أو انتخاب غيره وهذا في حد ذاته يؤكد حق السيادة للشعب وحده . ويضاف الى ذلك ان حق اعتناقه الاراء السياسية هو من الحقوق الاساسية الدستورية والانسانية ... وبالتالي لا يمكن حرمان أحد من هذا الحق لمجرد انه قد سبق انتخابه عضوا في البرلمان .

يرى فقهاء القانون الدستوري انه يجوز — من ناحية المبدأ أن ينتقل النائب من حزب الى آخر بعد انتخابه بشرط أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب بنظام الدوائر الانتخابية وليس بنظام القوائم النسبية .

ويقوم فقهاء القانون الدستوري رأيهم على أساس عدد من المبادئ الدستورية المسلم بها ومنها !—

● أن النائب بمجرد انتخابه يصبح نائبا عن الشعب بأكمله وليس نائبا عن دائرة الانتخابية التي نجح فيها .
● النائب بعد انتخابه يجب أن يكون مستقلا في مباشرة تمثيله للشعب والا يكون في مباشرة عمله تحت وصاية ناخبيه .

● النائب اذا حرم عليه تغيير عقيدته السياسية فقد يجد نفسه مضطرا الى تأييد قرارات لا يوافق عليها ولا يرى من وجهة نظره انها متفقة مع مصالح الشعب لمجرد أن الحزب الذي ينتمى اليه قد وافق عليها مما يؤدي الى نوع من الدكتاتورية الحزبية .

● ان النائب بعد انتهاء الدورة

القوائم الحزبية ويضيف أحمد طلعت قائلا !

أما أن تجرى الانتخابات على اساس القوائم الحزبية كما هو الحال في الانتخابات القادمة فإن الناخب في هذه الحالة لا يختار شخصا بذاته انما هو في الواقع يختار حزبا من الاحزاب التي تخوض المعركة الانتخابية .

لذلك فان تغيير النائب لانتسابه السياسي يعتبر تشويها لارادة الناخبين الذين لم ينتخبوه لشخصه وانما انتخبوه لما يمثله من آراء سياسية .

ويؤكد هذا الرأي أن قانون الانتخاب الحالي يمنع اندماج أكثر من حزب في قائمة واحدة حتى يعطى الناخب صوته

لمبادئ بذاتها معروفة له سلفا قبل الادلاء بصوته .

لذلك فاننى ارى ان انتقال النائب بعد انتخابه بنظام القوائم النسبية من الحزب الذى انتخبه ضمن قوائمه الى حزب آخر يستوجب ان يفقد النائب مقعده البرلمانى وله فى الانتخابات التى تليها أن يرشح نفسه على مبادئ حزبه الجديد والحزبية للشعب فى انتخابه أو انتخاب غيره .

ويمكن فى هذه الحالة — حالة فقد النائب لمقعده — أن يحل محله فيه المرشح الذى كان يأتى بعده فى الترتيب فى القائمة التى انتخب على اساسها أو أحد المرشحين الاحتياطيين لنفس القائمة ، فليس من المعقول أن تجرى انتخابات جديدة فى كل مرة ينتقل فيها نائب من حزب الى آخر وهذا هى الحكمة فى أن قانون الانتخاب قد كلف كل حزب بتقديم قائمة اصلية واخرى احتياطية فى كل دائرة .

ومع ذلك فاننا نرى من الناحية الاخلاقية عدم سلامة موقف النائب الذى

ينتقل من حزب الى آخر لمجرد البحث عن مصالحه الشخصية اما اذا كان انتقاله الى الحزب الجديد يقوم على اساس خلاف موصوعى فى السراى أو المبادئ مع حزبه القديم فهذا حق لا يمكن حرمانه منه ولا يمكن لاحد أن يجبره على الاستمرار فى عضوية حزب أصبح يختلف معه فى المبدأ أو الراى .